النمو الحضرى فى الجزائر (١٨٣٠-١٩٩٥م)

أ. أحسن بن ميسى(*)

هناك عدة تعريفات لعملية التحضر (أو النمو الحضرى)، وتكاد تتفق هذه التعريفات على تحديد ثلاثة أبعاد أساسية لهذه العملية؛ أولها: البعد الديموغرافى المتعلق بزيادة السكان فى المناطق الحضرية ونسبتهم إلى إجمالى عدد السكان، ونمو عدد المدن التى يزيد عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة، أو ٢٠,٠٠٠ (عشرين ألف نسمة حسب تعريف الأمم المتحدة)، وثانيها: البعد الاقتصادى المرتبط بالتنمية الاقتصادية، وبخاصة التصنيع؛ بمعنى تحول السكان من ممارسة الأنشطة الزراعية الأولية إلى ممارسة الأنشطة الاقتصادية الحديثة المرتبطة بالتصنيع (الصناعات الحديثة والخدمات)، وثالثها: البعد الاجتماعى الثقافى، ويتعلق بمجموعة الأنماط السلوكية الثقافية السائدة بين سكان المناطق الحضرية المعبرة عن أسلوب حديث للحياة، التى توصف بالحضرية، تمييزا لها عن أساليب الحياة وأنماطها التقليدية السائدة فى المناطق الأخرى الريفية والبدوية، مع أهمية قيام المدينة، بحسبانها وحدة اجتماعية، وبؤرة للتغير الاجتماعى ينقل هذه الأنماط الحديثة إلى المهاجرين إليها من المناطق الأخرى(١).

وفى الدراسات الراهنة لمشكلة التحضر فى الجزائر يتم التركيز فى الأساس على البعد الديموغرافى؛ إذ إن عملية التحضر فى هذا البلد تكاد

---

* باحث بمعهد علوم الأرض، دائرة التهيئة الحضرية الإقليمية، جامعة قسنطينة - الجزائر.

تقتصر واقعيا على هذا البعد دون الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، التى تثور بصددها عدة إشكالات، وتكمن أهمية دراسة تلك الأشكال فى ارتباطها الوثيق – من حيث الأسباب والنتائج – بقضايا مجتمعية تعانى منها البلدان العربية كلها، ودول العالم الثالث بدرجة أو بأخرى؛ كتفشى البطالة، والفجوة الكبرى بين الريف والمدينة، وانتشار المناطق العمرانية العشوائية، ومدن الصفيح والأكواخ والتجمعات السكانية العشوائية.

أولا: سمات النمو الحضرى واتجاهاته

تعد الجزائر من بين الدول العربية الأكثر تحضرا بالمعنى الديموغرافى؛ حيث بلغت نسبة التحضر حوالى ٥٤,٦٪ فى سنة ١٩٩٥م مقارنة بمعدل التحضر فى تونس الذى بلغت نسبته حوالى ٥٢٪، أما دول شرق آسيا فبلغت نسبة التحضر بها حوالى ٣٦٪، كما بلغت حوالى ٢٨٪ بدول جنوب آسيا(٢).

وعلى الرغم من أن عملية التحضر فى الجزائر تتفق فى سماتها العامة مع مثيلتها فى الدول النامية؛ فإن لها من الخصائص والعوامل ما يضفى عليها خصوصية معينة تميزها عن سائر البلدان العربية، أو بالأحرى تميزها عن البلدان الصناعية المتقدمة التى تتراوح فيها نسبة التحضر ما بين ٧٣ و ٨٠٪ فى سنة ١٩٩١م.

أما الجزائر فقد عرفت ظاهرة التحضر مع مطلع السنوات الأولى للاستقلال، حيث لم تتجاوز نسبة التحضر فيها فى عام ١٩٥٤م حوالى ٢٧٪، ثم بلغت فى عام ١٩٦٦م حوالى ٣١,٤٪، ثم واصلت الارتفاع بوتيرة سريعة جدا، وبخاصة فى السنوات الأخيرة (السنوات ما بين ١٩٨٥ و١٩٩٥م)

لتصل إلى حوالى ٥٤,٦٪ فى سنة ١٩٩٥م. وكان معدل نمو سكان الحضر سنويا موازيا لهذه الظاهرة، حيث بلغ حوالى ٥,٤٪ (السنوات ما بين عامى ١٩٧٧ و١٩٨٧م)، أما فى المدة بين سنتى ١٩٨٥ و١٩٩٥م فقد بلغ حوالى ٤,٦٪، فى حين لم يتجاوز المعدل الوطنى للزيادة السكانية فى هذه المدة ما نسبته ٢,٦٪، والجدول رقم (١) يوضح ذلك.

على أن نسب التحضر ومعدلات النمو السكانية الحضرية تختلف من مدينة إلى أخرى، فالمدن التى عرفت معدلات نمو كبيرة هى المدن الشمالية؛ مثل عنابة (٨,١٪)، والمجمع الحضرى القسنطينى (الخروب، وعين سمارة) التى بلغ معدل النمو بها حوالى ٧,٩٪، والجزائر العاصمة (الجزائر الكبرى) (٩,٧٪)، والمجمع الحضرى الوهرانى (وهران، وسيبا، وأرزيو) (٨,١٪)..وغيرها.

أما المدن التى عرفت المعدلات المتوسطة (من ٦٠-٧٠٪) فهى المدن الداخلية؛ مثل مدينة سطيف، وباتنة.. وغيرهما من المدن الداخلية. وأما المدن التى عرفت معدلات أقل من المعدل الوطنى فهى المدن متوسطة الأحجام والمدن الصغرى؛ مثل مدينة زيغود يوسف وغيرها؛ أى أن نسبة التحضر كانت تتماشى مع المدن التى ظهرت بها الصناعة مبكرا. أما المدن الفلاحية فإن نسبة التحضر بها لا تزال ضعيفة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن النمو الحضرى فى الجزائر عموما يعبر عن ظاهرة الهيمنة الحضرية؛ بمعنى وجود مدينة كبيرة – عادة ما تكون عاصمة الولاية – تستقطب حولها مجموعة كبيرة من المراكز السكانية، سواء أكانت حضرية أم شبه حضرية أم حتى ريفية، وهذا نتيجة أن مركز الولاية هو محور مجمل التجهيزات الأساسية، والخدمات العالية، والوحدات الإنتاجية الاقتصادية،

وتلتقى عنده جميع طرق المواصلات، والاتصال، واحتكارها نسبة كبيرة من الاستثمارات؛ وهو مما أدى إلى ارتفاع الدخل بها، وأصبحت قبلةً لسكان الأرياف والمدن الصغرى[٣]. وبعبارة أخرى فإن المجال الجزائرى مازال يعانى من اختلال حضرى كبير؛ تميز بسيطرة أربع مدن على مجمل المساحة الكلية للوطن التى تقدر بحوالى ٥٦٤٧ تجمعا سكانيا، ويتركز ما نسبته ٨٠٪ منها فى الشريط الساحلى، وتوضح لنا المؤشرات الآتية هذه الاختلالات المجالية:

١- هيمنة المدينة الأولى؛ حيث تقيم نسبة كبيرة من سكان الحضر عموما فى العاصمة وضواحيها وذلك بنسبة ١٢٪، أما المدين: الثانية والثالثة والرابعة فلا تستحوذ إلا على ما نسبته ١٤٪ فقط؛ أى أن ربع سكان الحضر يتمركزون فى أربع مدن.

٢- وجود فجوة كبيرة من حيث الحجم المثالى والحجم الفعلى للمدن، وقد أظهر هذه الفجوة تحليلُ نموذج زيف (علاقة الحجم والرتبة)؛ حيث إن المدينتين: الأولى والثانية قد استحوذتا على حجم أكبر من حجمهما المثالى.

٣- جاءت المدن الصغرى كلها - تقريبا - تحت الخط النظرى، وهذا يعنى أن عددا كبيرا من السكان قد تركز فى المناطق الريفية، أما المدن المتوسطة فإن بعضها وقع تحت الخط المثالى، والبعض الآخر فوقه، وهذا دليل على هيمنة المدن الكبرى.

٤- وجود أعلى الكثافات السكانية الحضرية بالمدن الكبرى؛ فمثلا الجزائر (العاصمة) تبلغ كثافتها السكانية ٥٣٨٣ نسمة/ كم^{٢} فى المناطق الساحلية.

٥- الهجرة الكبيرة إلى المدن الكبرى، وبخاصة بعد السبعينيات، بسبب البحث عن العمل؛ حيث إن المدن الكبرى الأربع تضاعف عدد سكانها فى وقت قياسى ١٢ سنة (بين سنتى ١٩٧٧ و١٩٩٠م).

ثانيا: النمو الحضرى فى الجزائر فى خلال ١٣٠ سنة

إذا عدنا قليلا إلى الوراء، وتحديدا إلى النصف الأول من القرن الخامس عشر، لوجدنا أن نسبة التحضر تمثل حوالى ٥٪ أو ٦٪ من إجمالى عدد السكان المقدر بحوالى ثلاثة ملايين فى سنة ١٨٣٠م، فى حين بلغت نسبة عدد سكان الأرياف حوالى ٩٥٪ (انظر الشكل رقم١).

فالجزائر العاصمة أو المدينة الأولى فى ذلك التاريخ لم يزد عدد السكان فيها عن ثلاثين ألف نسمة وأقل منها مدينة قسنطينة، ثم مدينة تلمسان التى يتراوح عدد السكان فيها بين ١٢ و١٤ ألف نسمة[٤].

وكان الريف الجزائرى يقوم فى ذلك الوقت على النظام العشائرى، وكان للعامل الطبيعى أهمية فى تحديد موقع المدينة ومدى تأثيرها فى المناطق الريفية المجاورة، كما كانت مرتبطة فى تطورها ونموها بتطور النظام السياسى أو تدهوره، وبخاصة المدن المطلة على البحر[٥]. وقد بدأت مع الاستعمار مرحلة جديدة من الحياة الحضرية؛ تمثلت فى المدن الاستعمارية الجديدة، حيث رافقت حملة الاستعمار للجزائر ظاهرةُ تضخم المدن، وظهرت عدة مدن جديدة؛ كمدن: سطيف، وباتنة، والبليدة، كما عاد للظهور بعض المدن القديمة نتيجة لاتساع وظائفها الجديدة؛ ومع ذلك بقيت الجزائر ذات طابع ريفى فى مجملها. ويعود تطور المدن الجزائرية إبان

عهد الاستعمار إلى ثلاثة عوامل:

١- تقليد المعمرين فى حياتهم الجديدة للنمط الحضرى الأوربى.

٢- إضفاء الطابع الرأسمالى على الاقتصاد الحضرى.

٣- الصراع المستمر بين الأهالى والمعمرين؛ وهو الأمر الذى دفع بالمعمرين إلى إنشاء مدن جديدة مستقلة أو ضواح حديثة حول المدن القديمة. ويتبين من الجدول والرسم البيانى أن النمو الحضرى فى الجزائر يعد ظاهرة حديثة فى نظرنا.

التحضر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

لا يقترن التحضر فى البلدان النامية عموما بتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك يوصف بالتضخم الحضرى؛ حيث إن زيادة عدد سكان المدن لا يتساوى مع معدلات الزيادة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الملموسة. ويظهر ذلك واضحا.

وعلى الرغم من اهتمام الحكومة بإقامة المصانع وتوطينها فى المدن، أو على مقربة منها، وإحداث اقتصاد حضرى يتماشى والزيادة السكانية؛ فإن جلب القوى العاملة إلى هذه المراكز (المدن) سواء من المدن الصغرى، أو من الأرياف أتى بنتيجة عكسية؛ مثال على ذلك أنه فى المدة بين سنتى ١٩٨٠ و١٩٩١م بلغ معدل النمو السكانى الحضرى حوالى ٤,٥٪ مقارنة بمعدل النمو الاقتصادى الذى تراوح بين ١,٢٪ و٢٪ فقط من معدل النمو الاقتصادى مقدرا على أساس معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى و٠,٩٪ مقدرا على أساس معدل نمو القطاع الصناعى. ومن هنا نستنتج أن هناك ارتباطا ضعيفا بين النمو الحضرى فى الجزائر والتطور الاقتصادى

والاجتماعى.

حقيقة أن نسبة كبيرة ممن يدرجون ضمن هذه الإحصاءات بوصفهم من سكان الحضر (وهم أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة) هم فى الواقع من سكان الأحياء العشوائية والأكواخ والأحياء القديمة المتداعية؛ أى أن وضعهم الاجتماعى سيئ جدا.

عوامل النمو الحضرى الجزائرى

ينبع النمو الحضرى (التضخم الحضرى) فى الجزائر من عوامل ترتبط بارتفاع معدلات الزيادة الديموغرافية لسكان الحضر من ناحية، أو الهجرة الداخلية القادمة من الأرياف بخاصة من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من أن النمو الديموغرافى الحضرى كان قد ارتفع كثيرا عما هو عليه اليوم؛ حيث قدر فى سنة ١٩٨٧م بحوالى ٥,٤٪ فإنه فى السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين تراجع قليلا إلى حوالى ٤,٩٪. وهذا يعود إلى انخفاض معدل الزيادة الطبيعى الإجمالى من ٣,٢٪ إلى ٢,٦٪ فى سنة ١٩٩٥م.

العامل الأول: الزيادة الطبيعية للسكان

أما فيما يخص عامل التزايد الطبيعى الحضرى للسكان فليس فى وسعنا إلا أن نميز بين معدل التزايد فى الحضر وفى الريف، لكننا نعرف فى المدة الأخيرة، ومن تقرير لوزارة الصحة والسكن حسب ما أنجزه برنامج التنظيم العائلى، نلاحظ التراجع الكبير فى المؤشرات الديموغرافية، وبخاصة الانخفاض فى معدلات الخصوبة.

ونلاحظ أن هناك تراجعا فى جميع المعدلات الديموغرافية، ويمكن عد هذه المدة انتقالية لديموغرافية الجزائر؛ إذ تميزت بقطيعة تامة عن الممارسات الديموغرافية السابقة. أما هذه المرحلة فقد سُجل فيها انخفاض مهم فى معدلات المواليد والوفيات على كل المستويات: الحضرية والريفية، فانخفض معدل المواليد من ٣٦,٢٪ إلى ٣٤,١٪ فى عام ١٩٩٢م. على أننا نلاحظ أن الوسط الحضرى بلغت معدلاته نسبة كبيرة، وهذا راجع إلى تقدم المستوى الصحى والعناية الكبيرة بالأم والطفل.

الاتجاه نفسه نلاحظه على معدلات الزيادة الطبيعية؛ إذ تميز الوسط الحضرى بارتفاع طفيف مقابل الوسط الريفى. وعلى الرغم من التراجع الطفيف الذى شهده الوسط الحضرى؛ فإنه يبقى عاليا (٢٨,٦٪ مقابل ٢٠,١٪ فى الوسط الريفى)، وهنا يمكن إرجاع أسباب هذا الاختلاف إلى العناية الصحية، كما هو مبين أعلاه وإلى ظروف المعيشة. وذلك ما توصلت إليه الدراسات المتعددة وأقرته. فقد انتهت إلى أن الوعى الصحى فى المدن أقوى منه فى الأرياف، وأن التجهيزات اللازمة لعمليات تنظيم النسل المختلفة تنحصر غالبا فى المدن، لكن الشيء الذى حدث فى الجزائر يمكن إرجاعه إلى نوعية السكان؛ حيث إن أغلبهم يسكنون مساكن غير لائقة (عشوائية) غير مندمجة وأن أغلبهم نزحوا من الوسط الريفى، ولذلك فإن الوعى الاجتماعى لا يزال ضعيفا عندهم. ويبدو جليا من الإحصاءات المذكورة أعلاه أن انخفاض معدل الزيادة الطبيعية فى الحضر ناتج عن انخفاض معدلات الوفيات أكثر من الانخفاض فى معدل المواليد، أى أن الحضرية تشكل العنصر المتميز للتطور العمرانى، حيث إن عدد المواليد يمثل أربعة أمثال عدد الوفيات.

ويستخلص من هذا التطور الديمغرافى الذى جعل سكان الحضر الجزائريين يدخلون فى مرحلة عبر عنها أهل الاختصاص بمرحلة التحول الديمغرافى. لكن إذا نظرنا إلى معدل النمو السكانى الحضرى نجده أكبر بكثير من معدل النمو الطبيعى، أى أن هناك عاملا ثانويا أسهم فى زيادة سكان الحضر وهو عامل الهجرة.

العامل الثانى: الهجرة الريفية فى الجزائر:

تتميز الهجرة الداخلية فى البلاد النامية عموما بأنها هجرة باتجاه واحد من الريف إلى المدينة، ولهذا تتسبب فى مشاكل عمرانية فى ضواحى المدن؛ مثل نمو المدن وأحياء العشش من الضواحى التلقائية غير المخططة، والتوسع العشوائى.

وتؤكد المعطيات الإحصائية للتعداد السكانى لعام ١٩٧٧م أن الاتجاه إلى الهجرة الداخلية الجزائرية من الريف إلى المدينة يقدر بمعدل سنوى قدره ١٣٠ ألف نسمة[١] خلال الفترة ٧٣ – ١٩٧٧م، وبالاعتماد على تقديرات المخطط الرباعى الثانى فإن ارتفاع الزيادة السكانية الحضرية فى السبعينيات كان نتيجة لهذه الهجرة التى بلغ معدلها ٥,٤٪، ووصل فى بعض المدن إلى ٢٥٪ كما هو فى مدينة الخروب حول مدينة قسنطينة ومدينة سيدى موسى حول العاصمة.

ويلاحظ الازدياد فى انتقال السكان الريفيين إلى الحضر؛ إذ بلغ عدد المراكز الحضرية ١٩٠ مركزا، وبذلك ارتفع عدد سكان الحضر من ٣,٧ ملايين سنة ١٩٦٦م إلى ٠,١٪ ملايين عام ١٩٧٧م، وبلغ فى عام ١٩٩٥م ١٦,٧ مليون نسمة، وبلغت المراكز الحضرية أكثر من ٥٦٠ مركزا يزيد عدد سكان الواحد منها عن ٥٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٩٥م.

لا شك فى أن الجدلية المعروفة عن السيطرة المتبادلة بين المدينة والريف تبرز إذا علمنا أن الريف الجزائرى بقى لفترة طويلة تحت سيطرة المدينة واستغلالها سياسيا وإداريا، وتركز مختلف الخدمات فيها، كما أن فترة الاحتلال الفرنسى للجزائر طوال ١٣٢ سنة شهد فيها الريف الجزائرى تفككا فى بنائه الاقتصادى والاجتماعى، وأثر ذلك - فى المقابل - فى حياة المدينة الجزائرية من حيث ضغطه الديمغرافى عليها[١]، ومن حيث تخلف نمط حياته عموما؛ إذ أصبح الريف يشكل احتياطا ديمغرافيا للمدن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم تحظ الفلاحة الجزائرية بالأهمية المستحقة خلال المخططات التنموية السابقة (١٩٦٩ - ١٩٧٦) إذا ما قورنت ببقية القطاعات الأخرى كالصناعة والتعليم وغيرها، فقد كانت مخصصاتها من المبالغ المستثمرة وفق كل مخطط على النحو الآتى[٢]:

- ٢٦٪ من مجموع الاستثمارات فى المخطط الثلاثى الأول (٦٧ - ٦٩).
- ١٠٪ من مجموع الاستثمارات فى المخطط الرباعى الأول (٧٠ - ٧٣).
- ١٠,٩٪ من مجموع الاستثمارات فى المخطط الرباعى الأول (٧١ - ٧٩).
- ٩٪ من مجموع الاستثمارات فى المخطط الخماسى الأول (٨٠ - ٨٤).
- ٢٪ من مجموع الاستثمارات فى المخطط الخماسى الثانى (٨٥ - ٨٩).

ومن العوامل الأخرى الجاذبة للوسط الحضرى التصنيع الذى استحوذ خلال مرحلة المخططات على ٤٥ - ٥٠٪ من إجمالى الاستثمارات القطاعية. ويتضح ذلك بعد الشروع فى تطبيق التنمية الصناعية فى سنة ١٩٧٦م، حيث اتجهت الصناعة الجزائرية إلى التمركز فى شريط التل

الساحلى، وخاصة فى المقاطعات الثلاثة (عنابة/ قسنطينة/ سكيكدة) فى الشرق الجزائرى، وولايات الجزائر "أبو مرداس البلدة" فى الوسط، ووهران وأرزيو فى الغرب. أما القاعدة التحويلية لهذه الصناعة فقد تركزت فى التل الداخلى، مع العلم أن الصناعة الجزائرية أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة التى تتطلب استثمارات كبيرة على حساب الزراعة أو لقد كانت مسببا رئيسيا فى نزوح اليد العاملة الريفية نحو المراكز الصناعية فى المدن الكبرى، فى حين اتجه بعضها إلى المدن المتوسطة التى ظهرت فيها الصناعات الخفيفة لسد احتياجات السوق المحلية[1].

تشير التقديرات إلى أن معدل صافى الهجرة السنوى كان فى ولاية وهران أعلى المعدلات، حيث بلغ +١٥٪، ثم ولاية ورقلة إلى ١٠,٩٤٪، ثم عنابة فى المرتبة الثالثة (٩٪)، ثم ولاية الجزائر (+٦٪).

وتجدر الإشارة إلى أن كلا من ولايتى أدرار والأغواط كان صافى الهجرة الداخلية فى كل منهما ضعيفا؛ لكونهما ولايتين صحراويتين. وأكبر الولايات التى سجلت نزوحا كبيرا على المستوى الوطنى ولاية قالمة والمدينة؛ إذ بلغت نسبة صافى الهجرة فيها – ٦,٨٥٪ و -٨,١٤٪ على التوالى. وتعتبر هاتان الولايتان فلاحيتين حرفيتين بالدرجة الأولى. أضف إلى ذلك أن عامل التصنيع له دور أساسى فى جذب سكان الأرياف، فقد كان فى بداية التسعينيات جزائرى واحد من اثنين يعيش فى وسط حضرى، فى حين أنه فى مطلع القرن الحادى والعشرين سيعيش ثلاثة أرباع الجزائريين فى وسط حضرى.

وتوقعت دراسة أجراها الديوان الوطنى للإحصاء فى سنة ١٩٩٣م أن نسبة التحضر فى الجزائر ستصل إلى ٦٠٪، على أساس معدل سنوى

لزيادة السكان قدره ٣,٥٪ -٤٪، لكننا نرى أنه - من خلال تطور المراكز السكانية وارتفاع حجمها السكانى - ستزيد نسبة التحضر عن ٦٥٪، خاصة إذا علمنا أن سكان الحضر ينمون بوتيرة سريعة جدا؛ منها الزيادة الطبيعية (٢,٩٪ فى المتوسط)، والزيادة السكانية الحضرية (٤,٧٪) نتيجة الهجرة. وهناك ظاهرة ثالثة هى الترقيات الإدارية، بحيث إنه فى كل سنة يتحول أكثر من ٥٠ تجمعا ريفيا إلى تجمعات حضرية. وفى السياق نفسه من المتوقع أن تشهد السنوات القليلة القادمة تضخما ملحوظا فى عدد المدن الأولى والمدن الأربع الكبرى، وستظهر ظاهرة الهيمنة الحضرية من جديد. لماذا؟ لأنه عندما تشعبت المدن الكبرى أوجدت حولها مدنا توابع نمت من جراء عملية التفريخ، أى يؤخذ سكان المدينة الكبيرة ويوضعون فى المدن التوابع. هذه الأخيرة عرفت توسعا عمرانيا هائلا باتجاه المدينة الأصل، ومن ثمّ فإنها فى المستقبل (٢٠١٠ - ٢٠٢٠م) ستصل إلى المدن العملاقة فى الجزائر.

والسؤال المطروح: ما مدى تحمل المدن الكبرى وعواصم الأقاليم، وما مدى قدرتها على استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من السكان بعد بضعة سنوات، لاسيما فى ظل تدنى كفاءة المرافق والخدمات وقدرتها المتاحة حاليا؟ وما إمكانات التمتع بحياة حضرية ملائمة ضمن تجمعات عملاقة تتهيأ لاستقبال هذه الأعداد الهائلة؟

وصفوة القول أنه يمكن أن نصف ظاهرة الهجرة فى الجزائر بأنها ذات اتجاه واحد، كما يمكن أن نقسمها إلى فترتين: الأولى تمتد من سنة ١٩٦٢م حتى سنة ١٩٧٣م؛ أى منذ الاستقلال حتى بداية النهضة الصناعية. والفترة الأخرى تمتد من سنة ١٩٧٤م حتى ١٩٩٠م، وهى الفترة التى تركزت فيها العمليات التنموية فى المدن. لقد اتسمت الفترة الأولى بنزوح

ريفى كثيف نحو المدن، نتيجة للرحيل الأوربى الجماعى نحو فرنسا من جهة، ولانتهاء سياسة المحتشدات، وفتح الحدود الشرقية والغربية (تونس والمغرب)، ورجوع المواطنين المهاجرين إلى هذين البلدين إبان حرب التحرير من جهة أخرى، حيث إن رجوع هؤلاء المهاجرين لم يكن باتجاه الريف، أو باتجاه المناطق الأصلية، وإنما كان نحو المدن الكبرى التى غادرها الأوربيون للإفادة من مساكنهم التى أصبحت شاغرة. ونتيجة لهذه الحركة السكانية الكثيفة ارتفع معدل النمو الحضرى سريعا لتحرك أكثر من ٦٠٠ ألف مواطن فى مدة أربع سنوات[١].

أما الفترة الأخرى فقد تميزت بنزوح ريفى شديد وصل معدله السنوى إلى ١٣٠ ألف نسمة (فى الفترة ٧٤ -١٩٨٤م)، نتيجة تركز الخدمات، وعملية التصنيع التى حظيت بها المدن الكبرى، ونتيجة الإهمال الذى عانت منه التجمعات السكانية الصغيرة، خصوصا تلك التى تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية.

لا شك أن النمو الحضرى السريع الذى شهدته الجزائر خلال ثلاثين سنة (٦٢ -١٩٩٢م) وارتفاع نسبة التحضر من ٣٠٪ إلى ٥٠٪ لا يعتبر نموا طبيعيا، بل هو نتيجة لحركة السكان بين المدن نفسها من المدن الصغيرة إلى الكبرى ومن الأرياف إلى المدن. ولم يكن بإمكان الجزائر بوصفها بلدا ناميا خلال السنوات العشرين الأولى توفير السكن الملائم، وتقديم الخدمات لجميع المواطنين على المستوى الريفى والحضرى. بل على المستوى الحضرى نفسه؛ إذ بقيت ضواحى مدن كثيرة تعانى من نقص فى الخدمات الأساسية الضرورية، وفى مقدمتها السكن المناسب. وبناء على ما سبق يمكن القول: إن المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا على حساب عملية التحضر، التى

هى فى الصميم عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن ثم فقد وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة التكدس السكانى فى المدن، نتيجة النزوح الريفى وأمـــام عمليـــة تزايد سكانية لا عملية تحضر.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
مكتب اتحاد الجامعات العربية

الجدول (١)

مراحل النمو الحضرى فى الجزائر خلال ١٨٣٠ - ١٩٩٥

السكان الجزائريون ونسبة التحضر			الأوربيون ونسبة التحضر		المجموع	نسبة التحضر
١٨٣٠	–	–	–	–	٣٠٠٠٠٠٠	٥٪
١٨٥٦	٣٠٧٢٤٩	–	١٨٠٣٣٠	–	٢٤٨٧٦٧٩	٦٪
١٨٨٦	٣٢٨٧٠٠٠	٨٪	٤٦٥٠٠٠	٦٩٪	٣٧٥٢٠٠٠	١٥,٦٪
١٩٠٦	٤٠٠٤٦٠٠٠	١٠٪	٤٧٥٠٠٠		٤٧٢١٠٠٠	١٨,٦٪
١٩٢٦	٤٦١٥٧٠٠	١٣٪	٨٢٨٦٠٠		٥٤٤٤٣٠٠	٢٢,٥٪
١٩٣١	٥٠٢٦٣٠٠	١٤٪	٨٧٥٧٠٠	٧٧٪	٥٩٠٢٢٠٠	٢٣,٨٪
١٩٤٨	٦٦٦٠٠٠٠	٢٠٪	٩٠٩٧٠٠	٨٠٪	٧٥٦٩٧٠٠	٢٧,٣٪
١٩٥٤	٧٨٤٠٠٠٠	٢٠٪	٩٧١٠٠٠	٨٠٪	٨٨١١٢٠٠	٢٧,٤٪
١٩٦٦	١٢٠٢٢٠٠٠	٣١,٤٪	–	–	١٢٠٢٢٠٠٠	٣١,٤٪
١٩٧٧	١٦٩٤٨٠٠٠	٤٠٪	–	–	١٦٩٤٨٠٠٠	٤٠,٠٪
١٩٨٧	٢٣٠٣٨٩٤٢	٤٩,٦٧٪	–	–	٢٣٠٣٨٩٤٢	٤٩,٦٧٪
١٩٩٥	٢٨٢٤٦٧٤٥	٥٤,٦٪	–	–	٢٨٢٤٦٧٤١	٦٤,٦٪

الجدول (٢)

المؤشرات الديمغرافية بين الشط الحضرى والريفى

السنوات	معدل المواليد			معدل الوفيات			الزيادة الطبيعية		
	الحضر	الريف	الإجمالى	الحضر	الريف	الإجمالى	الحضر	الريف	الإجمالى
١٩٨٦	٣٦,٢	٣٣,٢	٣٤,٧	٦,٥	٨,١	٧,٣	٢٩,٧	٢٥,١	٢٧,٣
١٩٨٧	٣٦,٣	٣٢,٩	٣٤,٦	٦,٠	٧,٨	٦,٩	٣٠,٣	٢٥,١	٢٧,٦
١٩٨٨	٣٦,١	٣٣,٧	٣٤,٩	٥,٩	٧,٣	٦,٠	٣٠,٢	٢٦,٤	٢٧,٣
١٩٨٩	٣٤,١	٢٧,٩	٣١,٠	٥,١	٦,٩	٦,٠	٢٩,٠	٢٨,٠	٢٥,٠
١٩٩٠	٣٤,٢	٢٧,٨	٣١,٠	٥,٢	٦,٨	٦,٠	٢٩,٠	٢٨,٠	٢٥,٠
١٩٩١	٣٣,٣	٢٦,٩	٣٠,١	٥,٠	٧,٠	٦,٠	٢٨,٣	١٩,٩	٢٤,١
١٩٩٢	٣٤,١	٢٦,٧	٣٠,٤	٥,٥	٦,٦	٦,٦	٢٨,٦	٢٠,١	٢٤,٣

المصدر: وزارة الصحة والسكن: الندوة الدولية حول السكان والتنمية، القاهرة فى المدة من ٥: ١٣/ ٩/ ١٩٩٤م، مطبعة الوزارة، ١٩٩٦، ص٣٩.

الجدول (٣)

توافر الخدمات على مستوى الأوساط المختلفة

الخدمات	الوسط الحضرى	الوسط الريفى	الجزائر ككل
فحوص ما قبل الولادة وما بعدها	٪٨٩,٢	٪٦٨,٢	٪٧٦,٨
الوقاية	٪٩٠,٣	٪٧٢,٠	٪٨١,٥
التخطيط العائلى	٪٨٨,٦	٪٨٤,١	٪٧٨,٢
التلقيح	٪٩٠,٦	٪٨٤,١	٪٨٦,٨
علاج الاستهال	٪٩١,٦	٪٨٤,١	٪٨٨,٤

المصدر: وزارة الصحة والسكن: الندوة الدولية حول السكان والتنمية، القاهرة فى المدة من ٥: ١٣/ ٩/ ١٩٩٤م، مطبعة الوزارة، ١٩٩٦، ص٥٢.

الجدول (٤)

التحرك السكانى بين الولايات (صافى الهجرة)

فى المدة (٧١ -١٩٨١م)

الولايات ذات النسبة الموجبة			الولايات ذات النسبة السالبة					
الرتبة	الولاية	المعدل ٪	الرتبة	الولاية	المعدل ٪	الرتبة	الولاية	المعدل ٪
١	وهران	+١٥	١	الوادى	-٠,٣٩	١٢	الجلفة	-٢,٦٦
٢	ورقلة	+١٠,٩	٢	سيدى بلعباس	-٠,٥٠	١٣	أم البواقى	-٢,٧٦
٣	عنابة	+٩	٣	بسكره	-٠,٨٩	١٤	تيارت	-٢,٨٨
٤	الجزائر	+٦	٤	باتنه	-١,٠٩	١٥	تبسه	-٣,٢٦
٥	البليدة	+٦	٥	مستغانم	-١,٥	١٦	معسكر	-٣,٧٦
٦	بشار	+٤,٢٤	٦	سكيكده	-١,٦٨	١٧	بجايات	-٣,٨٥
٧	تامنراست	+٣,٤٤	٧	الشلف	-١,٨٥	١٨	سعيده	-٣,٩٤
٨	قسنطينة	+١,٨٨	٨	سطيف	-٢,٤٩	١٩	جيجل	-٤,٣٤
٩	الأغواط	+٠,١٩	٩	تيزى أوزو	-٢,٥٠	٢٠	مكسيله	-٤,٣٤
			١٠	بويره	-٢,٦١	٢١	قالمه	-٦,٨٥
			١١	تلمسان	-٢,٦٣	٢٢	مديه	-٨,١٤

المصدر: الديوان الوطنى للإحصاء: التعداد العام للإحصاء: هجرة السكان فى الجزائر بين الولايات، رقم ١٠، سنة ١٩٨٠م، ص ص ٩١ -٣٠ .

الأشكال:

شكل رقم (١)

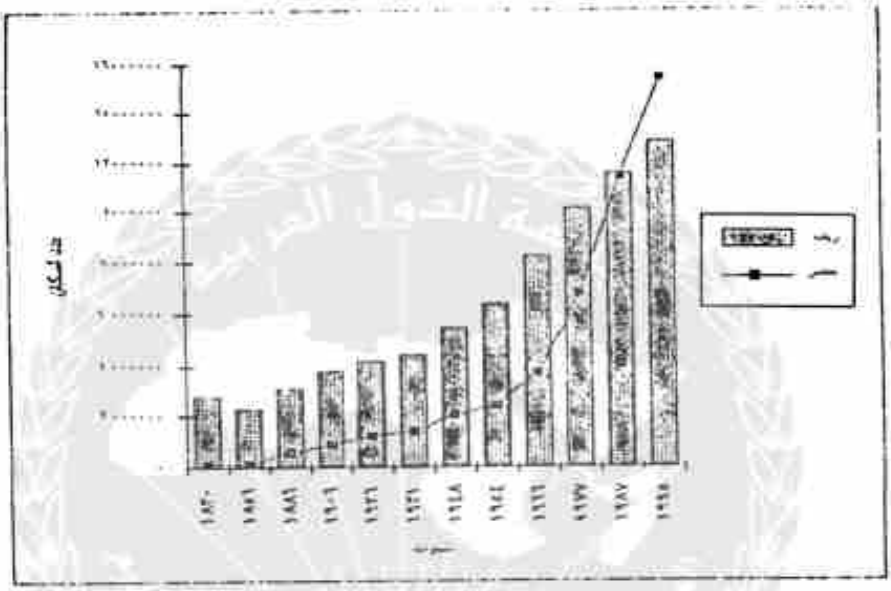

شكل رقم (٢)

حركة السكان وتطور المؤشرات الديموغرافية

من سنة ١٩٠١م إلى سنة ٢٠٢٠م

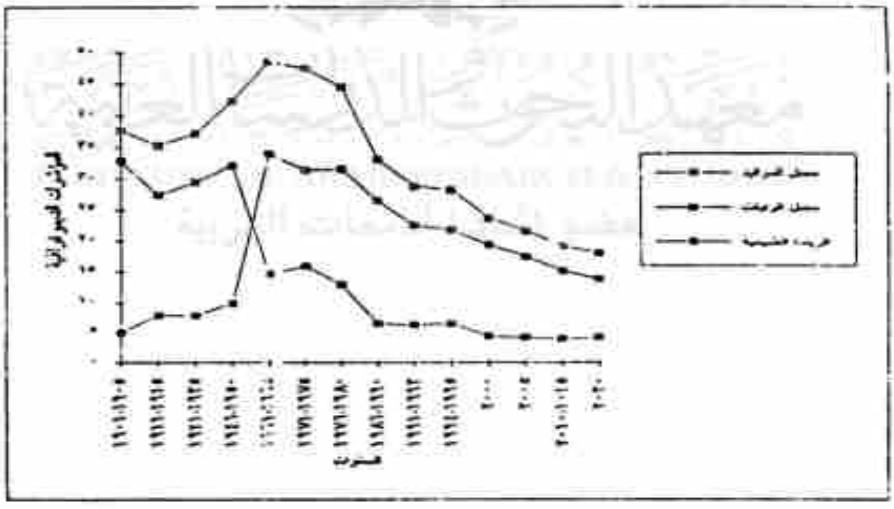

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE FOR ARAB RESEARCH AND STUDIES
مقر اتحاد الجامعات العربية

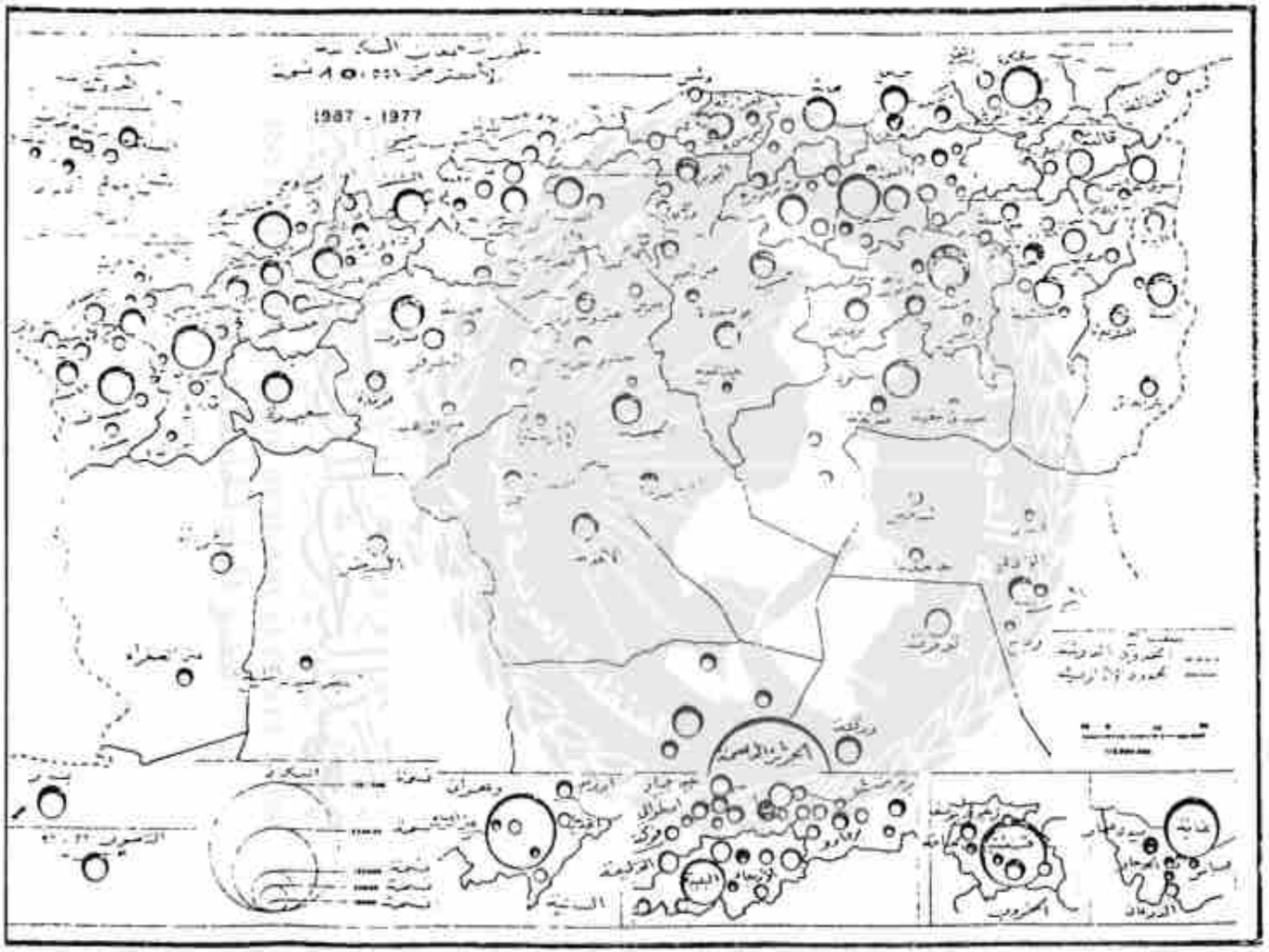
1987 - 1977

معهد البحوث والدراسات العربية
Institute of Arab Research and Studies
مقر اتحاد الجامعات العربية

الهوامش:

1- Ishaqu y qutab arbanation, trends in the arab word. Journal of the social sciences kuwait univetsity vol. 4 N2 1976. pp232- 233.

٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣م، بيروت، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، جدول ١٥، ص٢١٦.

3-M. Boutefnonechei lúrbanisation en algerie. In revue sciences sociences sociales alger O.N.R.S.N. 2 1979.pp44- 45.

4-- A Prenant essai d analyse de croissanee urbaine en algerie de 1966 a 1974 alger 1974.p75.

٥- محمد السويدى: مقدمة فى دراسة المجتمع الجزائرى، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٠م.

٦- عبد اللطيف بن أشنهو: الهجرة الريفية فى الجزائر، ديوان المطبوعان الجامعية، الجزائر، ١٩٧٩م، ص١٤٦.

٧- عبد اللطيف بن اشنهو: الهجرة الريفية فى الجزائر، ديوان المطبوعان الجامعية، الجزائر، ١٩٧٩م،ص٢٤٦.

٨- "الجزائر غدًا": "وضعية التراب الوطنى"، ملفات التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٥م، ص٦٧.

٩- عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سبق ذكره، ص١٧٣.

المراجع:

أولا: باللغة العربية:

١- حسن بهلول: القطاع التقليدى والتناقضات الهيكلية فى الزراعة الجزائرية، مطبعة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر، ١٩٧٦م.

٢- أحسن بن ميسى: علاقة التحضر والتصنيع بالشرق الجزائرى، جامعة قسنطينة، ١٩٩٤م.

٣- محمد السويدى: مقدمة فى دراسة المجتمع الجزائرى، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٠م.

٤- محمد الهادى لمروق: عملية التحضر فى الشرق الجزائرى (رسالة دكتوراه)، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨م.

٥- عبد اللطيف بن اشنهو: الهجرة الريفية فى الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٧٩م.

٦- "الجزائر غدا": "وضعية التراب الوطنى"، ملفات التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٥م.

٧- وزارة الصحة والسكان: الندوة الدولية حول السكان والتنمية، القاهرة، ٥ - ١٩٩٤/٩/١٣م، مطبعة الوزارة، ١٩٩٦م.

٨- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣م، بيروت، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1- Ármature Urbaine: du Recensement 1987; Collection Statistique no. 4. ONS Alger 1989.

2- Elements du Debat: Population Devloppement; Dossier C.E.P.E.D. n 9 1990.

3- Migrations de la Population Algerienne entre les Wilayates, Serie B vol. 10 O.N.S. Alger 1980.

4- Seminaire de Cartographie Statistique Rapport Preliminaire 1969, C.N.R.E.S. Revue Statistiquue O.N.S. n3 Alger 1984.

5- L'Algerie en Quelque Chiffres Resultats 1993 – 1994, O.N.S.

6- Prenant Essai d' Analyse de Croissanee Urbaine en Algerie de 1966 a 1974, Alger, 1974.

7- M. Boutefnoucher L'Urbanisation en Algerie. In Revue des Sciences Sociales Alger O.N.R.S n. 2, 1979.

8- Ishaque Qutab, Urbanisation, Trends in the Arab Word. Journal of the Social Sciences, Kuwait University, vol. 4, n. 2, 1976.